في اجتماع مشترك للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ومجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية

دعوة أحزاب المشترك إلى الاستجابة لمبادرة الرئيس للحوار والإصلاحات بعيدا عن التسويف والمماطلة

التأكيد على ضرورة التحلي بالمسؤولية الوطنية والحرص على إنجاح الحوار الجاد والمسؤول

إعطاء تنمية الموارد المحلية والمركزية الأولوية الأولى في عمل المجلس الاقتصادي الأعلى

تجديد احترام بلادنا لإرادة الشعب المصري الشقيق وخياراته في الحرية والديمقراطية

صنعاء / سبأ :

رأس فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مساء أمس اجتماعاً مشتركاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ومجلس الوزراء تم فيه الوقوف أمام العديد من القضايا التنظيمية والتطورات على الساحة الوطنية والعربية.

منها ما يتصل بالتطورات السياسية والإقتصادية والأمنية ونتائج الاجتماع الموسع الذي عقد مساء امس وضم مجلس الدفاع الوطني وعدداً من القيادات السياسية واللجنة الأمنية العليا واتخذت فيه العديد من التدابير المتعلقة بتحسين الاجور والمرتبات لموظفي الجهاز الاداري في الدولة ومنتسبي القوات المسلحة والامن بحيث يتم رفع الحد الادنى من الاجور وإطلاق العلاوات عقب تنفيذ المرحلة الثالثة من استراتيجية المرتبات والاجور بالاضافة الى زيادة الموراد وتنمية الايرادات والاجراءات التنفيذية التى اتخذتها الحكومة لما تم اتخاذه من قرارات.

وأكد الاجتماع ضرورة إعطاء تنمية الموراد المحلية والمركزية الأولوية الاولى في عمل المجلس الاقتصادي الاعلى وجعل هذا الموضوع موضوعاً دائما في جدول اعماله وانتظام انعقاد اجتماعات المجلس شهرياً.

كما وقف الاجتماع بالتقييم أمام موقف احزاب اللقاء المشترك غير المعلن حتى الان من المبادرة التاريخية الشجاعة التي اعلنها فخامة الاخ رئيس الجمهورية في كلمته في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بتاريخ 2 فبراير 2011م والتي تضمنت عناصرها كافة المطالب التي كانت تدعو اليها احزاب اللقاء المشترك ، حيث اشتملت المبادرة على حزمة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدعوة لإستئناف الحوار بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك وعبر اللجنة الرباعية المشكلة منهما بتكليف من فخامة الاخ رئيس الجمهورية وفي اطار الحرص على الوفاق والتفاهم وتحقيق المصلحة الوطنية العليا .

وطالب الاجتماع احزاب اللقاء المشترك تحديد موقفها والاستجابة لتلك المبادرة والتي حظيت بترحيب وطني ودولي ، وبعيدا عن أي تسويف او مماطلة في التعامل مع هذه المبادرة وعدم اضاعة الوقت بما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا ويجنب الوطن الوصول الى حالة الانسداد السياسي الذي يدفع بالوطن نحو مناخات التأزم والاضرار بمصالح الوطن و المواطنين .

واكد الاجتماع ضرورة التحلي بالمسؤولية الوطنية في الحرص على انجاح الحوار الجاد والمسئول الذي يحقق المصالح العليا للوطن ويجنبه الوقوع في شر الفتنة والفوضى ويصون أمنه واستقراره وثوابته الوطنية ومكاسبه وانجازاته .

وأشادالاجتماع بما يتحلى به ابناء شعبنا العظيم من يقظة ووعي وما أبداه من حرص في مواجهة كافة الدعوات الهدامة لدعاة الفتنة والتمزق وتصديه لكافة اعمال الفوضى والعنف والتخريب والحفاظ على أمن الوطن واستقراره ووحدته والسلم الاجتماعي.

وقد أطلع فخامة الأخ رئيس الجمهورية الإجتماع على نتائج الاتصالات التي أجراها فخامته مساء أمس مع أخيه المشير محمد طنطاوي رئيس المجلس العسكري الأعلى في جمهورية مصر العربية، حيث يتولى المجلس العسكري الأعلى حالياً زمام الأمور في مصر الشقيقة على أثر التطورات التي شهدتها مؤخراً.

وقد عبر الإجتماع مجدداً عن احترام اليمن لإرادة الشعب المصري الشقيق وخياراته في الحرية والديمقراطية وبناء مستقبل أفضل له.. معبرا عن ثقته في تمكن الاشقاء في مصر وبقيادة المجلس العسكري الأعلى في تجسيد كافة تطلعات الشعب المصري الشقيق في الأمن والاستقرار وتهيئة المناخات التي تعزز من قدراته لتحقيق النهوض والتقدم .

ونوه الاجتماع بالقدرات السياسية والفكرية والقيادية الواعية التي يمتلكها الشعب المصري الشقيق التي بتعاونها ورص الصفوف مع بعضها البعض ستكون قادرة على التغلب على كافة المعضلات والتحديات والعبور نحو الغد الأفضل الذي تترسخ فيه قيم الحرية وقواعد الممارسة الديمقراطية والسير قدما نحو البناء و التنمية وبما يحقق كافة التطلعات المنشودة للشعب المصري وإفشال كافة مخططات الفتنة والتخريب ولتبقى مصر مدرسة رائدة في تحقيق الانجازات الحضارية الكبرى.

في اجتماع للجنة العليا لتسويق النفط الخام برئاسة رئيس الوزراء

دعوة جميع الشركات الدولية العاملة في المجال النفطي إلى الاستثمار في اليمن

صنعاء / سبأ :

عقدت اللجنة العليا لتسويق النفط الخام اجتماعا لها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور.

ناقشت اللجنة عددا من المواضيع المرتبطة بقطاع النفط من حيث عمليات الاستكشافات والإنتاج والتطوير والتوجهات المستقبلية لصناعة النفط والغاز في اليمن في ظل السياسات والبرامج والخطط المقرة لتطوير الدور الاقتصادي لهذا القطاع وتحقيق الاستقرار المنشود عبر التوسع في الاستكشافات الجديدة وتعزيز البيئة الاستثمارية الآمنة المحفزة والمشجعة على استقطاب المزيد من الشركات النفطية العملاقة للاستثمار في عملية الاستكشافات في مختلف القطاعات التي تؤكد الدراسات توفر النفط فيها بكميات تجارية.

د. مجور يترأس اجتماع اللجنة العليا لتسويق النفط الخام

واستعرض الاجتماع تقرير وزارة النفط والمعادن حول مستوى الإنتاج النفطي وتوقعاته خلال العام والسنوات القادمة.

وأشار التقرير الى انه في الوقت الذي شهدت فيه بعض الحقول تراجع في الإنتاج فان هناك حقولاً تشهد نموا مستمرا في الإنتاج.

ولفت الى ان النمو المستمر لحجم الغاز الذي تم اكتشافه في معظم الحقول الاستكشافية والإنتاجية مستمر في الإنتاج..موضحا الجهود المبذولة لتطوير بعض الحقول الإنتاجية الواعدة بالشراكة مع الشركات المستثمرة.

وحدد التقرير مجموعة من الإجراءات والسياسات والبرامج الكفيلة بالحفاظ على حجم الإنتاج الحالي وتطويره على المدى المتوسط المقرر تنفيذها خلال الفترة القادمة والتي من أبرزها الاستمرار في تنفيذ عمليات الحفر التطويري الاستكشافي وفق برامج العمل المخطط لها، إجراء عملية تحفيز للطبقات الإنتاجية، إعادة إكمال بعض الآبار في الطبقات الأساسية الثانوية وعزل النطاقات المائية، وتطوير المكامن الثانوية في بعض الحقول.

كما أكد التقرير ضرورة العمل على تكثيف الدراسات لإعادة تحديث الخريطة الجيولوجية في ضوء النتائج الأخيرة للمسوحات الزلزالية والأعمال الاستكشافية فضلا عن تكثيف هذه المسوحات وحفر آبار ليتم من خلالها تقديم معلومات جديدة للشركات أثناء عمليات الترويج المستقبلية فضلا عن المحافظة على ضغوط المكامن الرئيسية التي لها تأثير كبير على الإنتاج ومراعاة الأهمية الكبيرة لعملية تنفيذ برامج الصيانة في أوقاتها المحددة وذلك لغرض التخفيف من فترات التوقف للمنشآت السطحية الى غير ذلك من الإجراءات الفنية المتعلقة باستكشاف واستخراج النفط وتطوير الحقول .

تقرير وزارة النفط حول مستوى الإنتاج النفطي يشير إلى :

تراجع الإنتاج في بعض الحقول ونمو مستمر في حقول أخرى

الغاز الذي تم اكتشافه في معظم الحقول مستمر في الإنتاج

وسجل الاجتماع ارتياحه للمؤشرات الايجابية التي تضمنها التقرير بشأن ارتفاع حجم الإنتاج لعدد من الحقول النفطية وكذا النمو المضطرد للغاز المصاحب.

وأكد دعمه للسياسات والبرامج المحددة من قبل وزارة النفط والمعادن للحفاظ على حجم الإنتاج الحالي وتطويره في المدى المنظور.. مشيدا في الوقت نفسه بالجهود التي تبذلها وزارة النفط ومؤسساتها المختلفة لتطوير هذا القطاع الاقتصادي الهام الذي يعتبر المصدر الأهم في دعم الاقتصاد الوطني.. مشيراً الى أهمية التطوير والتحديث المستمر لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج بما يواكب المستجدات المحلية والدولية في مجال صناعة النفط.

وجدد الاجتماع الدعوة لجميع الشركات الدولية العاملة في هذا المجال الى الاستثمار في الجمهورية اليمنية ..مؤكدا انها ستحظى بكل الدعم والرعاية وكافة المقومات اللازمة لنجاح أنشطتها الاستثمارية في مجالات الاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز معا لما من شأنه تحقيق الفوائد المشتركة للدولة والشركات.